دبلوم معهد التخطيط القومى
مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

الآثار الاقتصادية
لتحرير خدمات التوكيلات الملاحيـــة

إعـــــداد
ابراهيم عبد القادر أمين
مراجع أول / بالجهاز المركزى للمحاسبات

إشـــراف
أ.د. سلوى محمد مرســـى
مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

دبلوم ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣

المحتويات

مقدمـــــة ..... أ-ج

الفصل الأول (خدمات النقل البحرى) ١

تمهيد ٢

المبحث الأول : مفهوم وخصائص النقل البحرى ٤

المبحث الثانى : منظومة النقل البحرى ١٠

المبحث الثالث : الخدمات البحرية (الخدمات المرتبطة بالنقل البحرى) ... ١٧

الفصل الثانى (الخصخصة وسياسات التحرير الاقتصادى وأثرها علـــــــــى خدمات النقل البحرى) ٢

تمهيد ٢٢

المبحث الأول : الخصخصة كأحد سياسات التكيف الهيكلى ٢٣

المبحث الثانى : أداء شـــــركات خدمـــــات النـــــقل البحرى فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى ٣١

المبحث الثالث : أثر ســـــــياسات التحرر الاقتصادى على شركات التوكيلات الملاحية ٣٧

الخلاصة والتوصيات ٤٧

مراجع البحث ٥٢

مُقَدِّمَة

يشـــهد العـــالم تغيرات سياسية واقتصادية وتكنولوجية جوهرية أثرت على صناعة الـــنقل البحرى وبالنظر الى البيئة المصرية نجد أنها أصبحت هى الأخرى تتسم بدرجة عالية من التغير وأصبحت تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية التكنولوجية والاجتماعية ، وهذا التغـــير قد زاد بدرجة كبيرة فى ظل الظروف الراهنة والتى تتمثل فى اتجاه السوق المصرى نحـــو الـــتحرر الاقتصـــادى والعمل فى ظل قوى السوق الحر وذلك فى ضوء الضغوط التى خلقها النظام العالمى الجديد .

وتعـــد صناعة النقل البحرى من الصناعات الهامة التى تؤثر وتتأثر بالاقتصاد سواء كـــان الاقتصـــاد القومى للدولة أو الاقليمى أو الدولى ، فهو صناعة اقتصادية متشعبة تشمل العديـــد من الأنشطة الصناعية والخدمية المترابطة كتملك السفن ، صناعة الموانىء ، بناء وإصلاح السفن ، تموين السفن والخدمات الملاحية .. الخ .

وصـــناعة النقل البحرى هى أحد المجالات الاستثمارية التى تحقق معدلات عالية من القـــيمة المضـــافة وعلـــى الأخص فى نشاط خدمات التوكيلات الملاحية والتى تعد من أهم عناصر توفير النقد الأجنبى للدولة بجانب عوائد النقد الأجنبى من تصدير البترول والسياحة والعاملين بالخارج .

وخدمـــات التوكـــيلات الملاحية رغم بساطة متطلباتها والمتمثلة فى الكوادر البشرية المؤهلـــة وعناصر الاتصالات الحديثة إلا أن العمل بها يتطلب وضع ضوابط وقوانين منظمة لأســـلوب عملها حتى يمكن ضمان ارتفاع كفاءة الخدمة بها واستمرار تدفق العملة الأجنبية منها .

مشكلة البحث

لقـــد مـــر النقل البحرى فى مصر فى تاريخه الحديث بفترات إزدهار ونماء ، وأيضا فترات ركود . وإذا ركزنا على النصف الأخير من هذا القرن لوجدنا أن النقل البحرى وعلى الأخـــص خدمـــات التوكيلات الملاحية كان يتولاها القطاع الخاص حتى عام ١٩٦١ ثم أدت سياســـة التأمـــيم الـــتى إنتهجـــتها مصر منذ عام ١٩٦١ الى تملك القطاع العام ، وبصدور

القـــانون رقـــم (١٢) لسنة ١٩٦٤ أصبحت التوكيلات الملاحية الحكومية تتمتع بوضع شبه احـــتكارى مما أتاح لها العمل منفردة فى هذا القطاع الهام من قطاعات النقل البحرى ، ومع إقرار القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨ والذى فتح الأبواب على مصراعيها أمام القطاع الخاص للقيام بمختلف الأعمال والأنشطة البحرية ومن ضمنها التوكيلات الملاحية تشكلت بيئة جديدة للصـــناعة تقـــوم علـــى اقتصـــاديات السوق فى منافسة شديدة الضراوة بين هذه الشركات وشركات القطاع الخاص الجديدة .

وكـــان من المفترض أن تكون هذه المنافسة فى صالح الاقتصاد القومى بالعمل على رفـــع مســـتوى جـــودة الخدمة المقدمة مع تقديمها بسعر تنافسى بما يساعد فى زيادة أداء القطـــاع الهـــام من قطاعات النقل البحرى والعمل على اجتذاب المزيد من الخطوط الملاحية الأجنبية و ترددات السفن على الموانىء المصرية فى وقت تشهد فيه هذه الموانىء منافسة حادة من الموانىء المحيطة فى منطقة البحر المتوسط .

والعـــامل الحاســـم فى تردد السفن والخطوط الملاحية هو جودة الخدمة وتسعيرتها وتطبيقاً للقاعدة النفعية الشهيرة أن الغاية تبرر الوسيلة لم تجد التوكيلات الملاحية الخاصة وســـيلة لتحقـــيق الربح إلا واتبعتها حتى وصل الأمر بتسعير أداء الخدمة الى أن هبطت الى مســـتويات متدنية ، وأخذت المنافسة شكلاً جديداً يتمثل فى حرق الأسعار بدلاً من المنافسة على مستوى جودة الخدمة ودرجة الأداء .

ولقـــد كانت هذه الأمور نتائج طبيعية لعدم وجود أى ضوابط ضمن القانون رقم (١) لســـنة ١٩٩٨ وهو ما استتبعته من انخفاض الايرادات الاجمالية لنشاط التوكيلات الملاحية المتدفقة للاقتصاد الوطنى بما مقداره ٥٠% تقريباً عنها قبل صدور القانون .

هدف البحث

مما تقدم فإنه يمكن تحديد هدف البحث فى :

١- الآثار الاقتصادية لتحرير خدمات التوكيلات الملاحية فى مصر

٢- دراســـة واســـتعراض نتائج شركات خدمات التوكيلات الملاحية المملوكة للدولة قبل صدور القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨ .

٣- تحليل وعرض أهم نتائج شركات خدمات التوكيلات الملاحية المملوكة لدولة بعد صدور القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨ .

منهج البحث

تستخدم الدراسة المنهج التفصيلى والتحليل الاستقرائى لصناعة النقل البحرى وخاصة خدمات النقل البحرى من خلال نتائج شركات خدمات التوكيلات الملاحية قبل وبعد صدور القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨ .

الاطار العام للدراسة

تتكون الدراسة من :

مقدمة

الفصل الأول : خدمات النقل البحرى

ويتناول هذا الفصل مفهوم وخصائص النقل البحرى ، ومنظومة النقل البحرى، والخدمات البحرية المرتبطة بالنقل البحرى .

الفصل الثانى : الخصخصة وسياسات التحرر الاقتصادى وأثرها على خدمات النقل البحرى

يتناول هذا الفصل التعريف بالخصخصة كأحد سياسات التكيف الهيكلى ، وكذا أداء شركات خدمات النقل البحرى فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى وأثر تلك السياسات تحديداً على شركات التوكيلات الملاحية .

وأخيراً الخلاصة والتوصيات .